

أثر العولمة المالية على البنوك التجارية في الدول النامية

يوسفى كريمة - طالبة في الدكتوراه
جامعة تلمسان

مقدمة عامة:

يشهد العالم في وقتنا الحاضر الكثير من موجات الأحداث والتغيرات المتسارعة والمتواصلة والمتعددة في جميع المجالات منها السياسية، الاجتماعية، الثقافية وحتى على الماحة الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية التي تشكل في مجملها صناعة عالم جديد يختلف في معالمه عما ساد خلال الحقبة التاريخية السابقة. والمتتبع للتطورات الاقتصادية لابد له أن يلاحظ مدى التغير الذي تشهده اقتصاديات الدول من تحول جذري نحو الأخذ بأسباب الاقتصاد الحر وألياته، التوجه نحو التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية، المؤسسات العملاقة متعددة الجنسيات والاندماجات بين الوحدات الاقتصادية والأسواق المالية الكبيرة، الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، الخصوصية والدخول إلى المجال الرقمي. كل هذه المفاهيم نستطيع إيجازها في كلمة واحدة هي العولمة "mondialisation" بما تحمله هذه الكلمة من آثار على البلدان سواء كانت إيجابية أو كانت سلبية. لكن هناك عدة عولمات منها: العولمة السياسية، العولمة الثقافية، وهنا كالاقتصاديين تقتصر الدراسة فقط على العولمة الاقتصادية لأنها تمثل مجال تخصصنا تاركين المفاهيم الأخرى لتخصصات وعلوم أخرى.

ويتحدد مفهوم العولمة الاقتصادية بكل آثارها وفي إطار تزايد الاعتماد المتبادل وتكون الأسواق العالمية بحركات الأسعار والتغيرات في حجم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال وتُسبب في ظل موجة التحرير المالي ما يسمى بأزمات العولمة كما ظهر تحديدا في أزمة جنوب شرق آسيا وغيرها.

ومن جهة أخرى يكشف مفهوم العولمة الاقتصادية على نوعين أساسيين وهما:

العولمة الإنتاجية والعولمة المالية. وتكشف هذه الأخيرة عن الاتكاسات والآثار المختلفة على دول العالم الثالث وخاصة الجزائر كمناطق لها أهميتها وإسراتيجيتها على الخريطة العالمية خاصة وأن هذه الدول تشهد حاليا تغيرات هيكلية في مجال تطبيق برامج التنمية الاقتصادية واتجاهات نحو تحرير القطاعات التجارية ودعوة الاستثمارات الخاصة للمشاركة في خطط التنمية الاقتصادية وتحول أسواق المال إلى مراكز جذب مغرية للاستثمارات المحلية والأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك، التوجه نحو إعادة هيكلة المنظومة المالية والمصرفية وعصرنتها (العولمة المصرفية) وفق المعايير الدولية وتعزيز الوساطة البنكية، بحيث أن هناك علاقة وطيدة بين العولمة المالية والجهاز المصرفي من خلال ما أحدثته وما تحدثه العولمة من تغيرات مصرفية عالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك المحلية يوما ينتج عن ذلك من أثر على اقتصاديات البنوك التجارية من ناحية الأداء والسياسات والعمليات والنتائج والتوجهات على نطاق أي دولة من دول العالم. والمتتبع لنشاط البنوك التجارية العربية منذ نشأتها نلاحظ حركة انتشار واسعة لهذه البنوك في مختلف البيئات والأقاليم كما نلاحظ تطورا مستمرا في طريقة عملها وتحسنا مضطرا في أدائها وسعيها دؤوبا منها لتفادي أخطاء الماضي، حيث كانت البنوك التجارية تعمل وفق تنظيم التخطيط المركزي الذي يقر بضرورة تمويل المؤسسات العمومية وفقا لصيغة النظرة المركزية وبالتالي حدث شلل لعمل المصارف وجمد حركتها. وبالتالي قلل من فرص تطورها ومواكبتها للتغيرات العالمية حيث اعتبرت بمثابة صناديق لتخزين الأموال فقط.

ب- الإشكالية: انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التي يعالجها هذا البحث في سؤال رئيسي وهو:

ما هو أثر العولمة المالية على البنوك التجارية في الدول النامية وخاصة عربية ؟ أو بعبارة أخرى، ما هي أهم التطورات التي طرأت على البنوك التجارية في ظل العولمة المالية في البلدان النامية؟

ج- أهداف الدراسة: تهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- إبراز المفاهيم الأساسية للعولمة المالية .

- إظهار الوجهين المختلفين للعولمة المالية من إيجابيات وسلبيات على اقتصاديات البلدان النامية والعربية بصفة خاصة.

- الاستفادة من إيجابيات العولمة وتفادي السلبيات المتوقعة .

- تعريف المجتمع العربي بأهمية استخدام التجارة الإلكترونية في التبادلات التجارية.

- بحث المصارف على التغير الذي تتطلبه العولمة وذلك باستخدام التقنيات الحديثة وتكوين الفكر الإداري بما تقتضيه متطلبات العولمة.

1- مفاهيم حول العولمة المالية:

يعتقد البعض أن العولمة المالية ظاهرة حديثة نسبياً ، ولكن المتتبع لتاريخ النظام الرأسمالي يلاحظ أنها ظاهرة تلازم بنشوء وتطور هذا النظام مروراً بالتجارين ، والثورة الصناعية ، والحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا ، مع وجود فارق يتمثل في أن درجة التكامل بين الأسواق المالية في الماضي لم تكن عليه مثملاً هو الحال اليوم ، نظراً لأن التكامل الحالي مرتفع سواء من حيث تقارب معدلات العائد على الاستثمارات المالية ، أو تقارب معدلات الفائدة المحلية مع المعدلات العالمية ، كما ازدادت درجة ترابط أسواق المال المحلية مع العالم الخارجي بفعل اتساع حركة رأس المال عبر الحدود وتعتبر العولمة المالية ناتجاً أساسياً من نواتج عمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي نادى به كل من "ماكينون و شاو" MCKINNON-SHAW اللذين يريان أن التحرير المالي يعتبر أفضل سياسة لتحقيق التطور الاقتصادي في الدول النامية .

لقد تعددت واختلقت التعاريف حول مفهوم العولمة المالية ، حيث نجد المؤيد المدافع ونجد أيضاً الرافض المعارض كلاً حسب طبيعة توجهاته واهتماماته ومن أهم التعاريف التي تناولت مفهوم العولمة المالية ما يلي :

1.1- مفهوم العولمة المالية ومؤشراتها : نطلق على مصطلح العولمة المالية باللغة الإنجليزية ب: FINANCIAL GLOBALISATION وباللغة الفرنسية ب: LA MONDIALISATION FINANCIERE .

تُعرف العولمة المالية على أنها عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتطبيقات لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر.

وهي تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات ولقد عرّف G. ALANSON على أنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية.

العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية.¹

ومن ثم فالعولمة المالية تعتبر الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي . مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية.²

وتعرف أيضاً بمصطلح " الاستثمار المالي " وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي و التراكم المضطرب في رأس المال وتعيين أيضاً زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال و بدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي فأصبحت مؤشراً مهماً لعولمة الاقتصاد العالمي .

من خلال ما سبق، يمكن تعريف العولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية بحيث تصبح في إطار سوق مالي عالمي متكامل وموحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر . ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما :³

المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول في عام 1980م بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996م وإلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1975-

السنوات البلدان	1975	1980	1985	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الولايات المتحدة	4	9	35	101	89	96	107	129	131	135	160	213
اليابان	2	8	62	156	119	92	72	78	60	65	79	96
ألمانيا	5	7	33	66	57	55	85	170	158	172	199	253
فرنسا	-	5	21	52	54	79	122	187	197	187	258	313
إيطاليا	1	1	4	18	27	60	92	192	207	253	470	672
كندا	3	9	27	65	83	14	83	153	208	189	251	358

SOURCE : PHILIPPE JEAN, PIETTE PETIT , " ECONOMIE INTERNATIONALE " , DUNOD, PARIS, 1999, P 95 .

أما المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي

1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995م وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية لا زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج . وتقصلاً فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية⁴:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات .
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محلياً بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
- المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج .
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وهي تشمل الودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج .
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو المنح أو

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود . ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين :

- الأولى : أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار الحافظة المالية أو الاستثمار غير المباشر .

- الثانية : أن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد المنظمة للتحوطية المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين .

2.1- العوامل المفصلة للعولمة المالية : ويمكن إيجاز العوامل التي أدت وساهمت في نمو وانتشار العولمة المالية في النقاط التالية بغض النظر عن الترتيب⁵:

- صعود الرأسمالية المالية : ونعني به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات وزموز البورصات العالمية (داوجونز ، ناسداك ، نيكاي ، داكس ، كاك 40 وغيرها) والتي تؤدي إلى نقل الثورة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية⁶.

- بروز فوائض تسمية كبيرة لرؤوس الأموال : إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال⁷ الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الانكسارية غير المستثمرة فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحلت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي ليُدر مربوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال . و الجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول:

جدول رقم (02): نسبة مساهمة الرأسمال الخارجي في تسوية عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول (%)

الدول	1979	1992
الولايات المتحدة الأمريكية	18.5	20.4
اليابان	2.3	5.6
ألمانيا	5.0	25.9
فرنسا	0.0	31.8
كندا	15.0	27.7

SOURCE : BISIGNANO, « INTERNATIONALIZATION OF FINANCIAL MARKETS », ESTIMATION FMI.

- ظهور الأدوات المالية الجديدة : **FINANCIAL INNOVATION** : تركزت العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة⁸ التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات (SWAPS) والخيارات (OPTIONS) والمستقبلات (FUTURES) بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات .

والجدول الموالي يوضح تواريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول:

جدول رقم (03):تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	الشيبي	1974
كندا	1980	المكسيك	1989
اليابان	1979	بيرو ¹	1991
المملكة المتحدة	1981	فنزويلا	1991
ألمانيا	1984	مصر	1991
هونغ كونج	1978	المغرب	1991
اندونيسيا	1981	جنوب إفريقيا	1980
كوريا الجنوبية	1978	بنجلادش	1988
ماليزيا	1978	الهند	1989
الفلبين	1981	فرنسا	1984
سنغافورة	1978	تايلاند	منتصف الثمانينات
تاوان	1979	البرازيل	1989

SOURCE: WILLIAMSON J. AND MAHAR M., "AREVIEW OF FINANCIAL LIBERALIZATION SOUH ASIA REGION", INTERNAL DISSCUSSION PAPER , NO. 171, WORLD BANK , 1998,P.43.

3.1- تطور العولمة المالية : إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبياً فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير حيث تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين 1979-1982م لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى ومهما يكن فقد مزّت العولمة المالية بالمرحل التالية :

- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر : امتدت هذه المرحلة من (1960-1979م) وأهم ما ميّز هذه المرحلة ما يلي :⁹
 - تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة .
 - ظهور توسع أسواق العملات الأوروبية والدولار ابتداءً من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية .
 - سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية أي التمويل بوساطة بنكية .
 - انهيار نظام الصّرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني والدولار)
 - انهيار نظام بريتون وودز في 25 أوت 1971 م وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم .
 - ظهور أسواق الأوراق المدنية مثل سندات الخزينة .
 - ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث .
 - إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض .
 - إجماع البيترو دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول حيث عرفت دول الخليج فائضاً مالياً فُتّر ب 360 مليار دولار خلال الفترة 1974-1981م مما زاد في نسبة الادخار العالمي .
 - ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة مثل المستقبليات والمبادلات والخيارات حيث ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1972 م، في بريطانيا عام 1982م وفي فرنسا سنة 1986 م .
- مرحلة التحرير المالي : امتدت هذه المرحلة من 1980-1985 م وتميّزت بما يلي :¹⁰
 - المرور إلى مالية التصوّق أو اقتصاد السوق أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي .
 - انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي وذلك بعد رفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال .
 - توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات .
 - التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية .
- مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة : امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن وتميّزت بما يلي :¹¹

- توسع أسواق الأسهم والسندات بعد سلسلة من الإصلاحات كانت بدايتها في بريطانيا ثم تبعها بقية بورصات العالم حيث زادت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العالمية من 1400 مليار دولار سنة 1975 م إلى 17000 مليار دولار سنة 1995م أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 13.25 % و فيما يخص سوق السندات فإن حجمها قد قفز سنة 1995م ب 15300 مليار دولار وكان نصيب الولايات المتحدة من هذه السوق حوالي 2758 مليار دولار معظمها سندات حكومية بنسبة 88 % .
- صعود الأسواق المالية الناشئة وربطها بالأسواق المالية العالمية حيث زاد نصيب هذه الأسواق من الرأسمال المتداول في الأسواق العالمية من 4 % سنة 1986م مقابل 14% في الوقت الحالي.
- الأزمات المالية التي عرفتها الأسواق المالية الناشئة بداية من أزمة المكسيك 1994 م ، أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997م، الأزمة الروسية 1998م وأزمة البرازيل 1999م .
- ضم العديد من الأسواق الناشئة في أوائل السبعينيات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكّل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية .
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها .
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية .
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986م بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (BING BANG) وتبعها بقية البورصات العالمية والتي كلّفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية .
- ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومكنت معظم الدول لتسيطر الظاهرة على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبياً .

4.1- مزايا وسلبيات العولمة المالية :

- مزايا العولمة المالية: يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:
* بالنسبة للدول النامية:¹²
- * يُمكن الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، أي قصور المخرجات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.
- * تنفق رؤوس الأموال الأجنبية:
- أدى الرّبط بين الأسواق المالية للدول النامية والدول المتقدمة إلى الزيادة في التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية ويمكن تقسيم نوع هذه التدفقات إلى:¹³
- الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو أن تقوم شركة أو شخص غير مقيم بتملك ما لا يقل عن 10% من رأسمال شركة محلية في دولة ما.
- استثمارات الحافظة المالية: وتتضمن شراء غير المقيمين للأوراق المالية والمشتقات المالية القابلة للتداول في البورصات المحلية.
- استثمارات أخرى: وهي تتضمن التدفقات الرأسمالية في الأدوات غير القابلة للتداول، مثل القروض والودائع.
- وبالتالي تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية والجدول الموالي يوضح تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية:

جدول رقم (04): تطور حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية (الوحدة :مليار دولار)

التدفقات الرأسمالية	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
استثمارات مباشرة	24.5	34.4	46.1	67	88.5	105.4	126.4	163.4	155
استثمارات الحافظة	4.9	18.4	25.2	88.2	71.9	62.7	102.7	72.8	44.3
قروض البنوك	3.2	4.8	16.3	3.3	13.9	32.4	43.7	60.1	25.1
استثمارات أخرى	11.4	3	10.7	8.6	3.7	1	3	2.6	2.7
المجموع	44	60.6	98.3	167.1	178	201.5	275.8	298.9	227

SOURCE : LA BANQUE MONDIALE, 2000.

نلاحظ من الجدول أن التدفقات الرأسمالية بلغت سنة 1997 م أعلى مستوى لها بنحو 298.9 مليار دولار، أي تضاعفت بـ كمزات عما كانت عليه في السنوات السابقة.

تحقيق تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص وكذلك الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

تسمح العولمة المالية لبعض البلدان التقليل من عجز ميزانها الخارجي ولو بصفة مؤقتة، هذا ما يسمح بدوره مع مرور الوقت بالتقليل من الفارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي: أي إذا تعرض أي بلد إلى هزة أو أزمة اقتصادية عنيفة يكون بمقدوره مواجهتها أو على الأقل التقليل من الخسائر التي قد تنجم عنها وذلك بتقادي الانخفاض المفاجئ في الاستهلاك الداخلي.

وبالنسبة للبلدان ذات الفائض في موازينها الخارجية فإن العولمة المالية تُعطي لها فرصة أكبر لاستثمار مداخلها، فإذا أخذنا الدول المنتجة للنفط، فإن العولمة المالية مستمكها من خلق ثروات بتوظيف أموالها في الخارج والاستفادة منها في حالة فقدان الثروة البترولية أو ندرتها.

* تسمح العولمة المالية بتوزيع الأصول الدولية وهذا ما تنص عليه نظرية تسيير حافظة البنوك وتوزيع مواردها المالية للعالمين توين **TOBIN** وماركوفيتش **MARKOWITZ** التي تؤكد على أن الحصول على محفظة متنوعة من السندات تُعد أفضل إستراتيجية لضمان أكبر مردود مع أقل خطر محتمل.

* بالنسبة للدول المتقدمة:

تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى) بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائدها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتوزيعاً ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية وللتحكم بين الأسواق المختلفة.

- مخاطر العولمة المالية:

لقد أثبتت تجارب عقد التسعينات أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة (المكسيك والنمور الآسيوية والبرازيل وروسيا...) ويمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

- حدوث الأزمات المالية:

يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف ولها نتائج وخيمة على الاقتصاد الدولي. عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تنفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يُرافقها تومع مفرط وسريع في الإفراض دون التأكد من الملاءمة الائتمانية للمقرضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.¹⁴

و قد عرّف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية إبان فترة الكساد العظيم خلال الفترة 1929 - 1933 حيث ارتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالفكر الكلاسيكي السائد آنذاك. كما تعرضت بورصة نيويورك سنة 1987م إلى الانهيار وحققت خسارة قدرها 500 مليار دولار، ثم المكسيك سنة 1994م والكثير من البورصات الأخرى.

- عولمة المديونية الخارجية:

من المعلوم أن اقتصاديات الدول النامية تتميز بأنها اقتصاديات استدانة بحيث أن أزمة المديونية الخارجية بدأت في سنوات الثمانينات بهذا بزيادة حجم الديون وخدماتها، إلى درجة أن عجزت العديد من هذه الدول على تسديدها.

ومع موجة الإيداعات المالية التي عايشتها الدول المتقدمة في الفترة الممتدة من منتصف السبعينات والثمانينات، تحولت الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية وأصبحت تلك الديون تنتقل من سوق مالي إلى آخر في ظرف قصير جداً بسبب التقدم التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاتصال الحديثة.

- مخاطر غسل الأموال:

يقصد بغسل الأموال **BLANCHIMENT DE L'ARGENT**¹⁵ استثمار الأموال الضخمة المكتسبة من الأنشطة غير المشروعة كـ (تجارة المخدرات، السرقة، الجرائم...) في الخارج. فبعد إدخال الأموال المحصلة من الجريمة إلى النظام المالي يتم إخفاؤها (غسلها) من خلال تشكيلة متنوعة من المعاملات والأدوات المالية على شكل أسهم وسندات، أو

فتح حسابات في البنوك الأجنبية المختلفة وتستثمر في النهاية أصول مالية وما يتعلق بها، أي إخفاء مصدر هذه الأموال. و قد بلغت عمليات غسل الأموال 5,2 % من الناتج العالمي أي وصلت إلى حوالي 2 تريليون دولار سنة 1998.¹⁶

-مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج:

تعتبر ظاهرة هروب الأموال في الدول النامية ظاهرة قديمة بتعدد أسبابها وأشكالها، ويمكن الخطر في أن هذه الدول تفضل الاستثمار خارج الحدود الوطنية، في الوقت الذي تشجع فيه هذه الدول الاستثمار الأجنبي وتوفر له كل عوامل الجذب من مزايا وإعفاءات وإزالة العقبات، مما سمحت لمخزنها المحلية بالخروج للاستثمار في الخارج وهذا استناداً للعملة المالية. لهذا يمكن القول أن الدول النامية أعطت لعمليات هروب رؤوس الأموال مشروعية وجزية مما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة واستفحال آثارها على ميزان المدفوعات.

ولكن وضع حواجز أو عوائق لسد منافذ هروب رؤوس الأموال يتنافى مع حرية انتقال رؤوس الأموال. كما أن الأموال الوافدة إلى دولة ما خلال سنوات يمكن أن تخرج خلال بضعة أيام أو ساعات مما ينتج عنه حدوث أزمة مالية يصعب السيطرة عليها، وتسهل عمليات العدوى بهذا ما حدث في دول جنوب شرق آسيا حيث عمت العدوى معظم هذه الدول خلال فترة قصيرة.

-مخاطر التعرض لهجمات المضاربة:

والذي يسبب عدم الاستقرار وإلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية. فقد جاءت سياسة التحرير المالي المحلي والعالمي لتسهيل المضاربات بحيث تم إلغاء القيود على تداولات العملات الأجنبية بهدف رفع كفاءة استخدامها، ولكن الذي حدث أن هذه العملات أصبحت تتحرك بسرعة من خلال شبكات الربط الإلكتروني بحثاً عن فرص المضاربات لاقتناص الأرباح الضخمة، وقد أدى ذلك إلى دخول الشركات الصناعية الكبرى في هذا المجال نظراً لأن أرباحها من المضاربات تفوق أرباح إنتاجها الحقيقي وقد أدت هذه المضاربات إلى خسائر على العملة تتحملها في النهاية البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات وذلك مع ارتفاع الأسعار.

وتشير دراسة أعدتها العاملون في إدارة الأبحاث بصندوق النقد الدولي، إلى أن الاندماج السريع والمستمر لبلدان الأسواق الصاعدة في أسواق المال العالمية في التسعينات من القرن الماضي كان مصحوباً بالعديد من أزمات العملة (أزمة الاسترليني، الليرة الإيطالية، البيستا الإسبانية)، أما بالنسبة للبلدان النامية فإن عدداً منها قد أصبحت مضطراً جيداً للمضاربات ونشاط المضاربين في ظل إجراءات العملة المالية التي طبقتها في عقد التسعينات حيث تعرضت عملاتها الوطنية، والأوراق المالية المتداولة في بورصاتها لهجمات المضاربين الذين يجنون منها أرباحاً خيالية. كما أنه ومن خلال إجراءات العملة المالية وثبات أسعار الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية، وفي ضوء وجود ميل متنامي لزيادة حجم الدين الخارجي، وارتفاع معدل خدمته، ومع توافر قدر ملائم من الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي في ضوء كل ذلك تنهياً الفرصة لهجمات المضاربين، وقد أكدت الأزمات المعاصرة الصلة الوثيقة بينها وبين العملة المالية، ولعل أوضح نموذجين يوضحان التأثير الضار لهجمات المضاربين هما: المكسيك 1994 وتايلاند عام 1997.

-مخاطر تعرض البنوك للآزمات:

فقد لوحظ أن من أهم مخاطر العملة المالية هي تلك الآزمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية ذلك لأنه في ظل العملة المالية تزداد درجة اندماج وتكامل الجهاز المصرفي للدولة مع الأسواق المالية العالمية وهذا يؤدي إلى أن أي مصاعب تواجه الجهاز المصرفي في دولة ما يؤثر على سائر القطاعات المصرفية في الدول الأخرى.

و كان كارلوس دياز ألباندر " قد نبه في عام 1985 في مقال له بعنوان "دعاً للكبح المالي أهلاً بالانتهيار المالي" إلى المخاطر الشديدة التي تنجم عن عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي.¹⁷ ولعل أزمة البنوك في المكسيك عام 1994 تُعد مثالاً نموذجياً عن هذا النوع من الآزمات، فخلال عام 1994، ارتفع الدولار الأمريكي داخل سوق الصرف بالمكسيك وهو الأمر الذي رفع من قيمة التزامات البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية وحدثت الأزمة في سداد هذه الالتزامات.

-إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:

إذا تمت العملة بشكل كامل وتزايدت درجة اندماج وتكامل السوق المالي المحلي مع أسواق المال الخارجية، فإن من المرجح أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، أي أن أسعار الصرف والفائدة تتحدد نتيجة لتفاعل دخول وخروج رؤوس الأموال واستثمارها في نفس الدولة، كما أن الأموال المستثمرة في ظل الحرية المالية إلى الدول التي تنخفض فيها الضرائب مثلاً.

ولمواجهة ذلك تتجه الحكومات إلى منح مميزات ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤثر على الإيرادات المباشرة للدولة ويرفع من عجز الموازنة العامة للدولة.¹⁸

5.1- نظرة على واقع المصارف العربية:

أظهرت الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها بعض دول العالم خلال السنوات الأخيرة أن اعتلال صحة الجهاز المصرفي كانت الشرارة التي أشعلت هذه الأزمات وهذا كان واضحاً في أزمة دول جنوب شرق آسيا واليابان وتركيا، ولاشك أن هذه النتيجة تثير في الأذهان سؤالاً في غاية الأهمية عن صحة الجهاز المصرفي العربي وموقعه على الخريطة المصرفية العالمية وما يصادفه من تحديات راهنة ومستقبلية.

إن المؤشرات الإجمالية للمصارف¹⁹ تعكس وضعاً ضعيفاً مقارنة بالمصارف الدولية، رغم ادعاء كل دولة عربية بأن مصارفها الوطنية تتمتع بصحة جيدة، وأنها قوية بالدرجة التي تجعلها بعيدة عن إشعال أزمة اقتصادية، وذلك وفقاً للتقارير المصرفية الصادرة عن اتحاد المصارف العربية في عام 2001 نشرتها العديد من المجلات الأجنبية المتخصصة، وتشير التقارير إلى أن عدد المصارف العربية بلغ 350 مصرفاً، تتمثل نقاط الضعف فيها في المؤشرات التالية:

• ضعف حقوق المساهمين، فلا يوجد سوى 3 مصارف من بين 350 مصرفاً تزيد حقوق المساهمين بها عن ملياري دولار.

• ضعف الأصول والموجودات فلا يوجد سوى 9 مصارف فقط تزيد أصولها عن 15 مليار دولار، في حين أن موجودات بنك واحد، مثل دويتش بنك الألماني تبلغ 732.5 مليار دولار، وهي تزيد عن إجمالي موجودات الجهاز المصرفي العربي كله (526.3 مليار دولار).

• وجود تركيز شديد، فحصة أول 100 بنك في قائمة المصارف العربية من موجودات الجهاز المصرفي تصل إلى 93.5%، وأن أول 10 مصارف منها تسيطر على 35.1%، وأن معظم هذه المصارف صغيرة ولا تحصل إلا على نصيب صغير من السوق رغم عددها الكبير، ورغم وجود هذه الظاهرة في معظم دول العالم فإنها أكثر حدة عربياً.

• عدم تناسب الكثافة المصرفية مع عدد السكان، فلبنان مثلاً يوجد بها 75 مصرفاً، في حين أن عدد سكانها لا يزيد عن 3.5 ملايين نسمة، وتركز بنوك الأفشور في دولة مثل قطر رغم قلة عدد سكانها، في حين يوجد في مصر 67 بنكاً وفرنساً أجنياً رغم أن عدد سكانها 65 مليون نسمة، وتطبق هذه الحالة على دول عربية أخرى.

- ضعف عدد الفروع التي تخدم العملاء، فكل مليون عميل يحتاجهم 38 فرعاً، بينما لكل مليون عميل 853 فرعاً في إسبانيا، 639 فرعاً في إيطاليا.

- سيطرة المصرفية التقليدية أو التجارية؛ فإيرادات المصارف العربية من الفوائد تشكل حوالي 85% إلى 90% من إجمالي إيراداتها، ولا يشكل الدخل من المعولات والرسوم سوى 10% أو 15% من إجمالي الإيرادات.

- وجود فجوة كبيرة في عدد الخدمات المصرفية، فعدد هذه الخدمات في العالم العربي 40 خدمة مقابل 465 خدمة في المصارف الدولية في الخارج.

وقد أدت المؤشرات السابقة إلى تكتي ترتيب المصارف العربية في القائمة العالمية، حيث خلت قائمة أفضل 100 بنك على مستوى العالم من أي بنك عربي، وجاء ترتيب البنوك العربية في قائمة أفضل 1000 بنك في ترتيب متأخر جداً، لم تضم سوى 66 بنكاً كان أولها في الترتيب رقم 166 وآخرها 995. والجدول الموالي يوضح أهم مؤشرات المصارف العربية:

الجدول رقم (05): أهم مؤشرات المصارف العربية

عدد المصارف	350 مصرفاً
قيمة الأصول والموجودات	526.3 مليار دولار
حصة أول مائة مصرف من الموجودات	93.5%
عدد الفروع لكل مليون عميل	38 فرعاً
نسبة الدخل من الفوائد	85.90% من إجمالي الإيرادات
نسبة الدخل من المعولات والرسوم	15.10%
عدد الخدمات المقدمة	40 خدمة (465 في العالم)
العدد في قائمة المائة بنك عالمي	لا يوجد
العدد في قائمة الألف بنك عالمي	66 بنكاً

* المصدر: تقرير اتحاد المصارف العربية عام 2001

-أسباب ضعف الجهاز المصرفي العربي:

جاءت مظاهر الضعف في الجهاز المصرفي العربي كنتيجة طبيعية لبعض الأسباب التي توارثها ويتمثل أهمها في:

سلوك العميل: حيث يتم المجتمع بضعف الوعي وانخفاض الاستجابة للأدوات المصرفية مثل سعر الفائدة، وهو يجعل من المجتمع العربي مجتمعاً نقدياً يفضل التعامل بالنقد الكاش عن التعامل بالأدوات غير النقدية، مثل: الشيكات، والحوالات.

- نوعية القوانين التي تحكم عمل الجهاز المصرفي، فهي تنتم في الغالب بالجمود ولا تساعد على سهولة تطبيق الخدمات وسرعة البدء في إجراءات التقاضي.

- عدم وجود شخصية محددة للبنوك حيث تعمل في كل المجالات، مما يلغي شخصيتها، ويحد من تميزها في مجال معين، ويزيد من حدة المنافسة بينها، وهذا على عكس المصارف في العالم، حيث يكون للبنك شخصية محددة، فإما أن يكون البنك تجارياً أو استثمارياً أو عقارياً.

- ضعف مخصصات ميزانيات التكريب، وعدم وجودها في بعض البنوك، بينما من المفترض أن تصل إلى 3% من ميزانية البنك كما في البنوك العالمية، وهذا يجعل البنوك العربية غير قادرة على تطوير مهارات العنصر البشري بها.

- انتشار الفساد في الجهاز المصرفي في بعض الدول، وبالتالي فقدان الثقة في البنوك، والتأثير سلباً على مستقبل الاقتصاد الوطني.

- ضعف التطوير، وخاصة في مجال إدخال التكنولوجيا والأخذ بالأدوات المالية الحديثة مثل المشتقات والتجارة الإلكترونية.

- ضعف استقلالية معظم البنوك المركزية عن الحكومات مما يحد من الانطلاق.

- ضعف معدلات النمو الاقتصادي ويطيئ سياسات الخصخصة، وبالتالي عدم قدرة البنوك على اقتناص فرص النمو والعمل بمزيد من الديناميكية وتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم مثلاً.

- ملكية معظم البنوك العربية كلياً أو جزئياً للحكومات أو لجهات حكومية أو شبه حكومية، وبالتالي تدخل الحكومات في عملها، وهو ما يحد من اتجاه المصارف نحو التطوير، ويعرضها للمخاطر عند تنفيذ الدول العربية التزاماتها الدولية في مجال تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية.

- ضعف عمليات الاندماج والتعاون مقارنة بالعالم، وقصور دور اتحاد المصارف في مجال تنشيط الاندماج أو التعاون، وهو ما يقلل من قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية والمصرفية.

6.1- مدى استفادة البلدان النامية من العولمة المالية:

بحسب النظرية الاقتصادية²⁰، معروف أن تحرير حساب رأس المال يعني تنفخاً حراً لرأس المال من البلدان مرتفعة الدخل، حيث يتوافر بغزارة ومعدل العائد عليه قليل نسبياً، إلى البلدان الفقيرة، حيث ينذر ويكون معدل العائد عليه أعلى لوجود فرص استثمارية أكثر غير مستغلة. وإذا تحقق ذلك، تستطيع البلدان الفقيرة أن تستثمر أكثر من حجم اتخايراتها في رأس المال المادي مثل: الآلات والمعدات والبنية التحتية.

ومثل هذه الاستثمارات تحسن مستويات التشغيل والدخل، ولكن النظرية شيء والواقع العملي شيء آخر. بحسب دراسة بعنوان "مفارقة رأس المال" التي أعدها "زاغورام راجان"²¹ إذ يتدفق رأس المال من البلدان الفقيرة إلى البلدان الثرية.

والمفارقة الأخرى، أن رأس المال لا يتدفق إلى البلدان النامية التي تنمو بمعدلات أعلى.

ومضمون هذه النتيجة التجريبية، هي صعوبة توثيق علاقة سببية بين تدفق رأس المال والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي، كما أن البلدان النامية التي تعتمد على رأس المال أجنبي أقل تحقق معدلات نمو أعلى.

وتشمل أدبيات منافع العولمة المالية وأخطارها في البلدان النامية دراسات عديدة أعدها الباحثون يعملون لدى صندوق النقد الدولي IMF وأساتذة في جامعات مرموقة ونشرها الصندوق ضمن سلسلة "أوراق عمل" OCCASIONAL PAPER²².

منها "العولمة المالية: إعادة تقييم" التي أعدها "أيهان كوز" M. AYHAN KOSE و"شانغ جن واي" SHANG-JIN WEI من الصندوق و"كينيث روجوف" KENNETH ROGOFF، الأستاذ في جامعة هارفارد، الذي عمل مستشاراً ورئيساً

في دائرة الأبحاث في الصندوق و"إسوار برا ساد" ESWAR S. PRASAD، الأستاذ في جامعة كورنيل.

وتبين هذه الورقة أن القول بفوائد تحرير حساب رأس المال المتمثلة في نمو أعلى ينقصه دليل واضح وقوي وأن نتائج

دراسات تجريبية عديدة متناقضة في هذا الشأن.

تخلص الورقة إلى أن القراءة المتأنية والصارمة للأدبيات التجريبية في موضوع تحرير حساب رأس المال تميل إلى تبني

الرأي القائل أن البلدان النامية تستطيع الاستفادة من العولمة المالية لكن بشروط كما لا يوجد ما يدعم الرأي القائل أن العولمة المالية تحدث أزمات نمو مرتفعة الأخطار في البلدان النامية.

أما الشروط الموضوعية التي يجب أن تتوفر في البلدان النامية حتى تتمكن من تحقيق فوائد العولمة المالية فتتجسد في خمس مؤشرات رئيسية يمكن أن تكون كل منها مجال بحث واسع وعميق، وهي:

- تطور السوق المالية بنوعية المؤسسات، الحوكمة، السياسات الاقتصادية الكلية والتكامل التجاري.

يستفيد البلد النامي من العولمة المالية، إذا كان مستوى كل من هذه المؤشرات أعلى من عتبة محددة "SEUIL"، أما إذا كانت أقل من العتبة، تصبح فوائد النمو عرضة للشك ومخاطر الأزمات أكبر.

وهكذا تثير أدبيات العولمة المالية الحديثة شكوكاً حول فوائدها للبلدان النامية وتضع شروطاً ومعايير قد لا تتوفر في الكثير من البلدان النامية عموماً وخصوصاً العربية منها.

أما قراءة ورقة عمل حديثة من IMF (مارس 2007)²³ حول "العولمة المالية وحوكمة الوسطاء الماليين المحليين" فتزيد الشكوك حول الآثار الحميدة لتدفقات رأس المال.

فتحرير تدفقات رأس المال سواء كانت تدفقات في المحفظة أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو القروض له آثار على حوكمة المصارف المحلية يمكن أن تؤدي إلى تراجع حوكمتها بسبب تزايد حوافز الشركات للتواطؤ مع المصارف بما يمكن أن يحدث فساداً في القطاع المالي يؤدي إلى آثار سلبية على إنتاجية رأس المال.

2- أثر العولمة المالية:

1.2- التجارة الإلكترونية :

في هذا العصر الرقمي الذي انتشر فيه الإنترنت انتشاراً هائلاً، لم يعد الإنترنت اليوم مقتصراً على المجال العلمي (الأبحاث)، بل شمل جميع الميادين (كما تم ذكره سابقاً).

و لعل الميزة التي ميزته حالياً استخدامه في المعاملات و الصفقات التجارية، الأمر الذي تمخض عنه ظهور احتياجات جديدة نتجت عنها أنشطة تجارية جديدة نمت بتطور الإنترنت و ظهرت بما يسمى "التجارة الإلكترونية" (E-commerce).

و كانت التجارة الإلكترونية تقتصر فيما سبق على النشاط المتبادل فيما بين منشآت الأعمال على شبكات مغلقة يتم حمايتها عن طريق حقوق الملكية الفكرية. و لكنها اتسعت الآن في صورة شبكة معقدة من الأنشطة التجارية التي يتم إبرامها على نطاق عالمي بين عدد متزايد من المشاركين سواء الشركات أو الأفراد على شبكات مفتوحة عالمية.

و لقد أتاحت التجارة الإلكترونية عدة مزايا، فبالنسبة لرجال الأعمال، أصبح من الممكن تجنب مشقة السفر للقاء شركائهم وعملاتهم وأصبح بمقدورهم الحد من الوقت والمال للترويج لبضائعهم وعرضها في الأسواق.

* مفهوم التجارة الإلكترونية: لقد ورثت عدة تعاريف للتجارة الإلكترونية، ولا يوجد تعريف محدد ومدقق نظراً لتعدد الجهات التي تباينت في تعريفاتها، فنجد ما يلي:

التجارة الإلكترونية هي عملية تبادل السلع والخدمات عن طريق وسيلة إلكترونية أو وسيط إلكتروني.²⁴

والوسائط الإلكترونية قد تكون الإنترنت وهي شبكات عامة عالمية مفتوحة، أو شبكات مغلقة على متعاملين محددين مثل الشبكات التي تربط شركات الطيران.

التجارة الإلكترونية تشمل جميع المبادلات الإلكترونية ذات العلاقة بالأنشطة التجارية، فهي تعني بتلك العلاقات بين المؤسسات، العلاقات بين المؤسسات والإدارات والمبادلات بين المؤسسات والمستهلكين.

و حسب تعريف OCDE²⁵ فإن :

- مصطلح التجارة الإلكترونية يدل بصفة عامة على جميع أشكال التعاملات ذات الصلة بالأنشطة التجارية التي تجمع الأفراد والمنظمات، معتمدة على المعالجة والنقل الإلكتروني للمعطيات خاصة النصوص، الأصوات، الصور ويدل ذلك على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية في المؤسسات و الإجراءات التي تسهل و تحيط بالأنشطة التجارية كتسيير المنظمات، المفاوضات التجارية و العقود، الأطر القانونية و التنظيمية، التسويات فيما يخص التصديقات و الجباية كأمانة بسيطة.

نستخلص من هذه التعريفات أن " التجارة الإلكترونية هي كل معاملة تجارية بين البائع و المشتري ساهمت فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو بصفة جزئية كالتزود بمعلومات (عن طريق شبكة الإنترنت أو شبكات تجارية أخرى) تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقاً و سواء تم التسديد إلكترونياً: بصك رقمي، نقداً عند التسليم أو بطريقة أخرى". و من هنا، نوضح أوجه الاختلاف بين التجار التقليديين و الإلكترونية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (06): المقارنة بين التجارة التقليدية و التجارة الإلكترونية في طريقة الشراء و الوسائل المستعملة.

مرحلة دورة عملية البيع	التجارة التقليدية (تعدد عوامل الاتصال)	التجارة الإلكترونية (عامل وحيد للاتصال الإنترنت)
البحث عن المعلومات حول المنتج	المخزن، الدليل	صفحة الويب
الطلب على المنتج	الرسائل، الاستشارة	البريد الإلكتروني
تأكيد الطلبية	الرسائل، الاستشارة	البريد الإلكتروني
معرفة السعر	الدليل	الدليل المباشر
معرفة المنتجات المتاحة	الهاتف، الفاكس	البريد الإلكتروني
مروء الطلبية	استشارة مطبوعة	البريد الإلكتروني، صفحة الويب
إرسال واستقبال الطلبية	الفاكس البريد	e-mail, EDI
معرفة المنتجات المتاحة في المخزن	استشارة مطبوعة الهاتف، الفاكس	قاعدة البيانات المباشرة، صفحة الويب
تخطيط التوزيع المباشر	استشارة مطبوعة	قاعدة البيانات المباشرة، البريد الإلكتروني
صومعة الفاتورة	استشارة مطبوعة	قاعدة البيانات المباشرة
استقبال المنتج	الموزع	/
تأكيد الاستقبال	استشارة مطبوعة	البريد الإلكتروني
إرسال واستقبال الفاتورة	البريد	البريد الإلكتروني EDI
إرسال واستقبال منظمة	البريد	EDI , EFT تحويل الأموال الإلكترونية
سجل استحقاق الدفع	استشارة المطبوعات	قاعدة البيانات المباشرة EDI
تخصيص طلبية ذات أولوية	/	قاعدة البيانات المباشرة

SOURCE: DAVID KOSUIR « COMPRENDRE LE COMMERCE ELECTRONIQUE » MICROSOFT, 2000, P 7-8

- دوافع التجارة الإلكترونية: هناك العديد من العوامل المشتركة التي أدت إلى التجارة الإلكترونية والمتجاوزة لحدود المؤسسات والقطاعات وهي: ²⁶

أ- تسهيل المعاملات التجارية: تسمح التجارة الإلكترونية بتأدية جزء كبير من العمليات المختلفة والتي تدخل ضمن المعاملات التجارية بين البائع والمشتري. فالشبكات تسمح بتكثف قسم كبير من الآثار الاقتصادية للزمن والمعاينة، وتشمل التجارة الإلكترونية المعاملات المادية وغير المادية في نفس الوقت مما يسمح بتقليص التكاليف المتعلقة بكل أنواع المعاملات.

ب- الفعالية التجارية: من أهم دوافع التجارة الإلكترونية الوصول إلى مستوى عال من النجاعة في الإنتاج و التوزيع، فجميع الطرق العصرية في تسهيل الإنتاج تتطلب تدفق عال للمعلومات في سلاسل التوزيع، وقد قامت بعض المؤسسات الدولية، باعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إطار برامج موجهة للدعم والتطوير (على مستوى مخططات التنظيم والإجراءات) تسمح بمواجهة التحديات المنتظرة في محيط تجاري يتجه لأن يكون عالميا أكثر فأكثر.

ج- تطوير أسواق جديدة: هناك العديد من المؤسسات ممن استخدمت العلاقات التجارية الإلكترونية تجاريا مع التكنولوجيا الجديدة، أو لأهداف سلبية.

وهناك مؤسسات أخرى اعتمدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إطار سياسة المحاكاة لبعض منافسيها المستخدمين لهذه التكنولوجيا المتطورة، بعد هذا وتدرجيا، اعتمدت هذه المؤسسات موقفا أكثر فعالية وأكثر حركية لتطوير التجارة الإلكترونية، عن طريق إيجاد منافذ وأسواق تجارية جديدة، خصوصا وقد أدركت هذه المؤسسات وفهمت كيفية تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إجراءاتها التجارية، من أجل توقع استراتيجي لائق في هذه المنافذ الجديدة، وهذا بدافع تطوير أسواق جديدة.

المراحل التي مرت بها التجارة الإلكترونية:

مرت التجارة الإلكترونية بمراحل متعددة، تختلف من حيث التطور الذي صاحب استخدام شبكة الإنترنت. وهذه المراحل هي: ²⁷

- المرحلة الأولى: اقتصر استخدام الإنترنت من قبل الشركات على نشر الكتيبات الخاصة بها وأنشطتها على مواقعها على شبكة الإنترنت.
- المرحلة الثانية: تم استخدام الموقع على شبكة الإنترنت نشر المعلومات التي توضح الأنشطة و الاستثمارات والبيانات الدورية التي تصدرها الشركات.

- المحلة الثالثة: انطوت هذه المرحلة على استخدام أنواع البرمجيات والتقنيات في عملية النشر ومعرفة المواقع واستخدام كلمات وجمل بسيطة كأدوات تصفح.
- المرحلة الرابعة: تعكس هذه المرحلة مستقبل شبكة الإنترنت واستخداماتها في ترميز التجارة الإلكترونية. وتتطوي المواقع على كافة المعلومات عن الشركات التي تمثلها المواقع على شبكة الإنترنت. ويمكن تتبع هذا التطور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07) : تطور حجم التجارة الإلكترونية خلال الفترة 1995 - 2002 (بالمليار دولار)

السنوات	حجم التجارة الإلكترونية	معدل النمو السنوي
1995	0.1	-
1996	3	2900
1997	22	633.30
1998	74	236.40
1999	180	143.20
2000	377	109.40
2001	717	90.20
2002	1234	26.80

SOURCE : UNCTAD, BUILDING CONFERENCE ELECTRONIC COMMERCE AND DEVELOPMENT, 2003

المواقع: <http://www.unctad.org>

منافع وسلبات التجارة الإلكترونية:

1- منافع التجارة الإلكترونية:

أ- بالنسبة للمشتري:

- توفير الوقت والجهد: بحيث يمكن ممارسة أنشطة التجارة الإلكترونية لمدة 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع دون أي عطل.
- كما لا يتطلب سوى النقر على إحدى المنتجات على شبكة الإنترنت وإدخال بعض المعلومات عن البطاقة الائتمانية أو بديل آخر كالنقود الإلكترونية.²⁸
- حرية الاختيار: أي الإطلاع على مختلف المنتجات التي تعرض بواسطة العديد من المحلات في أماكن مختلفة من العالم عبر شبكة الإنترنت.
- كما يمكن التزود بالمعلومات الكاملة عن المنتجات مثلاً: مواصفاتها، أسعارها، صيانتها ومقارنتها بغيرها من السلع المتاحة.
- السرعة في توصيل رسالة المشتري للبائع والحصول على ردود سريعة لها.
- ازدياد المنافسة السريعة: فعند توافر معلومات مفصلة عن المنتجات المختلفة وأسعارها، فإن المستهلك يستطيع الوصول إلى أفضل الأسعار.
- نيل رضا المستخدم: نظراً لتوفر اتصالات تفاعلية مباشرة (الإنترنت)، تستطيع المؤسسات الموجودة في السوق الإلكتروني الإجابة على مختلف الاستفسارات التي تتعلق بالزائن وبسرعة فائقة، مما يوفر خدمات أفضل للزائن وبالتالي جلبهم والاستحواذ على رضاهم.
- وعندما تتحقق كافة المنافع المشار إليها، فإن الأثر الصافي للتجارة الإلكترونية يزيد من القوة النسبية للمشتري في مواجه البائع في معظم الصفقات، وذلك على عكس التجارة التقليدية، والتي يتمتع فيها البائع بميزة نسبية أكبر وقوة أكبر حيث تتوافر لدى المشتري معلومات محدودة.
- أما في التجارة الإلكترونية، فتزداد قوة المشتري، ويصبحوا صانعي المنتج وصانعي المنتج. (PRODUCT MAKER AND PRICE MAKER).

ب - بالنسبة للبائع:

- تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر: نظراً لاعتماد البائعين أو المؤسسات على الإنترنت في التسويق، يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أنحاء العالم دون انقطاع طويلة ساعات اليوم وعلى مدار السنة، مما يوفر لهذه المؤسسات فرصة أكبر لجني الأرباح، إضافة إلى جلب أكبر عدد من الزائن.

- تخفيض التكاليف: إن المؤسسات لا تحتاج إلى الإنفاق الكبير على الأمور الترويجية، أو تركيب تجهيزات باهظة الثمن، ولا تحتاج لاستخدام عدد كبير من الموظفين للقيام بعمليات الجرد والأعمال الإدارية، إذ توجد قواعد بيانات على الإنترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في المؤسسة وأسماء الزبائن. ويتيح ذلك لشخص بمفرده استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص تواريخ عمليات البيع بسهولة.

- توسيع الأسواق وتوسيع السلع والخدمات بكفاءة عالية.

- إتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة أمام عمل أسواق المنافسة الكاملة لعرض منتجاتها وخدماتها للوصول إلى الأسواق العالمية دون قيود.

- تواصل فعال مع الشركاء والعملاء

- مشاركة العميل في ابتكار السلع والخدمات.

2/ - سلبات التجارة الإلكترونية: على الرغم من الفوائد المتعددة للتجارة الإلكترونية، فإن هناك بعض السلبات نذكر منها:

- عدم تمكن المشتري من لمس أو تحسس البضاعة بل طلبها أو الانتظار ليوم أو عدة أيام قبل استلام البضاعة المطلوبة.
- عدم إلمام بعض الشركات وبعض المستهلكين بتقنيات الحاسوب والاتصالات أو التقنيات المتطورة التي تقوم عليها التجارة الإلكترونية بحول دون متابعتها والاستفادة من إيجابياتها.
- إمكانية الثراء باستخدام بطاقات ائتمانية مزيفة من قبل بعض العملاء، مما يحمل أصحاب هذه البطاقات بأعباء مالية عن سلع وخدمات لم يقوموا بشراؤها أصلاً.
- يمكن حدوث تلاعب لبيانات النسخ الأصلية الخاصة بطلبات الشراء أو إرسال بضائع، وذلك نتيجة لعدم وجود مستندات ورقية وعدم إمكانية التوقيع بخط اليد، مما يهدد الحقوق والمصالح الخاصة بالأفراد والمؤسسات على السواء.
- هناك احتمالات لحدوث عمليات نصب واحتيال بسبب صعوبة التحقق من شخصية المتعاملين.
- طلب استيراد سلع ممنوعة (أي ممنوع استيرادها في الأسواق المحلية للدولة).
- سهولة إفشاء أسرار العملاء والبنوك والشركات إلى المنافسين من خلال اختراق شبكة الإنترنت.

2.2- البنوك الإلكترونية:

مفاهيم عامة حول البنوك الإلكترونية و نظام التحويلات الإلكترونية :

- مفهوم البنوك الإلكترونية:

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية "ELECTRONIC BANKING" أو بنوك الإنترنت "INTERNET BANKING" كمصطلح أكثر تطوراً وشمولية للعديد من المفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد "ELECTRONIC BANKING REMOTE" أو البنك المنزلي "HOME BANKING" أو البنك على الخط "ANKING ONLINE" أو الخدمات المالية الذاتية "SELF-SERVICE BANKING"²⁹.

وكل هذه المصطلحات تعبر عن قيام العملاء بإدارة معاملاتهم وحساباتهم وإنجاز متطلباتهم من خلال منازلهم أو أماكن عملهم أو أي مكان آخر من دون الحاجة إلى الذهاب إلى البنك وبصرف النظر عن أوقات العمل الرسمية للبنوك، ويعني ذلك أن العميل يستطيع إنجاز تعاملاته في أي وقت ومن أي مكان.

ومع تطور الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، أصبحت البنوك تقدم مجموعة البرامج اللازمة لكي يتمكن العميل من الدخول عبرها إلى الكمبيوتر الخاص بالبنك والقيام بما يريد من أعمال.

بمعنى أن البنك يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصي PC) بحزمة تعرف باسم برمجيات الإدارة المالية الشخصية PFM "NALPERSO-FINANCIAL-MANAGEMENT"³⁰ - إما مجاناً أو لقاء رسوم مالية - هذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (البنك المنزلي) أو كان العميل يحصل على حزمة البرمجيات اللازمة عبر شرائها من الجهات المزودة.

وهذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد لا يزال يستخدم إلى الآن وهو الأكثر شيوعاً في عالم المعاملات المصرفية الإلكترونية.

إن البنوك الإلكترونية - وتعرف أيضاً ببنوك الويب "WEB BANKING"³¹ - برغم علاقتها بالكمبيوتر الشخصي فإنها لم تأخذ كافة سماتها ومحتواها من مفهوم بنك الكمبيوتر الشخصي المتقدم الإشارة إليه، فالبرمجيات التي تشغل البنك الإلكتروني ليست موجودة في نظام كمبيوتر العميل بل هي موجودة على البنك الإلكتروني والفائدة من ذلك عظيمة فلم يعد

العميل مشغول بتعلم البرمجيات ليتمكن من الدخول على البنك ليقوم بأعماله وإنما تلك البرمجيات أصبحت موجودة على الشبكة في الموقع المخصص للبنك.

إن البنوك الإلكترونية الحديثة لم تعد تقتصر نشاطها على تلك الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية وإنما تعدت ذلك إلى تقديم الاستشارات المالية وكافة الخدمات التي كانت تقدمها من قبل الشركات المالية الاستشارية والمكاتب التجارية الدولية التي كانت تقدم خدماتها على مستوى العالم.

وقد قامت تلك البنوك الإلكترونية بتقديم خدمة كبرى للشركات التي تبيع منتجاتها عبر شبكة الإنترنت أي ما يعرف بالتجارة الإلكترونية "E-COMMERCE" إذ أصبحت تلك الشركات تستخدم تلك البنوك الإلكترونية في تحصيل ثمن مبيعاتها من العملاء الذين يقومون بالشراء وذلك باستخدام وسائل الدفع الحديثة أو ما يسمى بالنقود الإلكترونية، وهو ما أدى إلى تزايد حركات البيع والشراء عبر الشبكة وعليه نجد أن تلك البنوك الإلكترونية قد قامت بدور كبير سواء في توفير الخدمات البنكية (المصرفية) بسهولة للعملاء عبر شبكة الإنترنت وكذلك في انتشار عمليات البيع والشراء.

كيف يعمل البنك الإلكتروني:

1- أوقات العمل: ³² فهي تقدم كافة خدماتها في كافة أيام الأسبوع طوال ساعات اليوم 24/24 ساعة، 7/7 أيام.

2- كيفية الاتصال بالبنك: تتم عملية الاتصال بالبنك الإلكتروني وفقا للخطوات التالية:

• يقوم العميل بالاتصال بالبنك من أي مكان عن طريق الإنترنت.

• يرد عليه البنك ممثلاً في جهاز للرد الآلي يستعلم من العميل عن رقمه السري المخصص له من البنك، فيدخله العميل.

• يكون العميل قد دخل البنك الإلكتروني برعليه يطلب ما يشاء من الخدمات التي يقدمها هذا البنك.

وتتم كافة الإجراءات في ثوان معدودة بحيث متى أدخل العميل رقمه السري تظهر على شاشة الكمبيوتر أمام الموظف المختص كافة البيانات الخاصة بهذا العميل ويكون له أن يأمر بإجراء تلك الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه في لحظات.

3- العمليات المصرفية التي يقدمها البنك المركزي: أصبحت البنوك الإلكترونية تقدم الكثير من العمليات المصرفية التي كانت تحجم عن القيام بها البنوك التقليدية.

ومن بين الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية للعملاء ما يلي:

- تقديم الاستعلامات اللازمة للعملاء.

- إتمام عمليات التحويل بين الحسابات الداخلية ومع بنوك وشركات أخرى.

- الحصول على كشوف الحسابات وغيرها من التقارير التي يحتاجها العميل.

- سداد الأقساط المستحقة أو الفواتير الدورية (الهاتف، الكهرباء والماء).

- تقديم الطلبات الشخصية قبل الحضور إلى البنك مثل طلبات الحصول على بطاقات ائتمانية.

- إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة أي الإعلان عن هذه الخدمات فقط. ³³

- مزايا ومخاطر البنوك الإلكترونية:

1- مزايا المعاملات من خلال البنك الإلكتروني:

- تقدم البنوك الإلكترونية خدمات بطريقة أكثر كفاءة وبتكلفة أقل بدرجة كبيرة.

- تيسر للعملاء أن يقارنوا بين خدمات البنوك وما تقدمه من منتجات برهرو ما يؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك ويسمح لها بالتغلغل إلى أسواق جديدة ومن ثم إلى زيادة انتشارها الجغرافي.

- وينظر البعض إلى البنوك الإلكترونية باعتبارها فرصة للبلدان ذات النظم المالية المتخلفة لتحقيق قفزات واسعة فوق مراحل النمو. ³⁴

- تحقق البنوك الإلكترونية التوفير في الوقت والجهد، حيث أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي انتشرت فيها هذه النوعية من البنوك قد قامت بنوكها الكبرى بإغلاق معظم فروعها بسبب اعتماد العملاء على الإنترنت.

- تنظيم عمليات الدفع الدوري: يعني الاتفاق على وقت محدد لاستقطاع جزء محدد من الرصيد وتحويله إلى المستفيد بشكل دوري ومن دون أخطاء.

- السلامة والأمن: كان للتحويلات الإلكترونية دور كبير في إزالة المخاوف من عمليات السرقة للنقود أو الشيكات.

- تحسين عمليات التدفق النقدي: وهي سرعة تدفق النقد بشكل كبير وبنقطة عالية.

- تقليل الاعتماد على الأعمال الورقية: وذلك لندرة احتياج الأعمال المصرفية للنماذج الورقية.

-زيادة رضا العملاء من خلال سرعة ودقة إنجاز معاملاتهم .

-زيادة كفاءة أداء البنوك الإلكترونية.

2-مخاطر البنوك الإلكترونية: لا أحد يستطيع إنكار الكم الهائل من المزايا التي تقدمها البنوك الإلكترونية، إلا أن ذلك لا يعني التعامل من خلال البنوك الإلكترونية ليس له مخاطر وعيوب، حيث نجد الخبراء الاقتصاديين يحذرون من عيوب محتملة الحدوث من نظام التعامل مع البنوك الإلكترونية ومنها:

-ظهور فجوة في علاقة البنك بالعمل يمكن أن تتسبب في عمليات نصب تتعرض لها البنوك.

-صعوبة السيطرة على حجم السيولة في البنوك وذلك لأن العملاء يستطيعون تحويل أي مبلغ من خلال الكمبيوتر ومن دول أخرى بما يؤثر بالسلب على اقتصادات الدول أو التسبب في أزمات سيولة.

-مخاطر التشغيل: تنشأ هذه المخاطر من:

*عدم التأمين الكافي للنظم: وهي إمكان اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها وأحياناً لسرقة أرقام البطاقات الائتمانية.

*عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة: وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (كبطء الأداء) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.

*إساءة الاستخدام من قبل العملاء:

-مخاطر السمعة: تنشأ في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك كعدم توفر وسائل الحماية الكافية، بالإضافة إلى مخاطر قانونية كانتهاك القوانين خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق³⁵.

ورغم هذه المخاطر وتحذيرات بعض الخبراء، إلا أن هذا النوع من البنوك أخذ في الانتشار في معظم دول العالم، حيث بدأ إدخال هذا النظام في دولة التشيك منذ عام 1998 ثم استخدم في السويد عام 1999، وكذلك في أستراليا بالتعاون بين بنك الكومونولث وشركة "فودافون" العالمية، وكذلك بدأ العمل به في بعض الدول العربية كـ مصر وبعض دول الخليج العربي نظراً لأن هذه الدول لديها بنية أساسية جيدة من حيث شبكة الاتصالات والتجهيزات الفنية في البنوك.

3.2-نظام التحويلات الإلكترونية:

يعدّ نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFT) جزءاً بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الإنترنت. (ONLINE BANKS) ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة، نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات. ويمتاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية، في حال تطبيقه بطريقة صحيحة، بدرجة عالية من الأمن (SECURITY) وسهولة الاستخدام (EASE OF USE) والموثوقية (RELIABILITY).

- تعريف نظام التحويلات الإلكترونية :

نظام التحويلات المالية الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية (PERMISSION) لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة (CREDIT & DEBIT) إلكترونياً من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي إن عملية التحويل تتم إلكترونياً عبر الهواتف (TELEPHONES) وأجهزة الكمبيوتر (COMPUTERS) وأجهزة المودم (MODEMS) عوضاً عن استخدام الأوراق. وتتخذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية (AUTOMATED CLEARING HOUSE ACH)، وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية.

وتميّزت هذه الخدمة عن النظام القديم (أي النظام الورقي) بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل: خدمة إيداع الشيكات (DIRECT DEPOSIT OF PAYCHECKS) لتحويلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الأقساط (SCHEDULED PAYMENTS).

- كيفية التحويل الإلكتروني :

يوقع العميل نموذجاً معتمداً واحداً (ONETIME AUTHORIZATION FORM) لمنفعة الجهة المستفيدة (مثلاً: التاجر). ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومي أو أسبوعي أو شهرياً). ويختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة. وفي العادة، يتعامل البنك والعميل مع وسطاء (MEDIATORS) وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة. ويمكن إيجاد العديد منهم على الإنترنت. ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط (MEDIATORS) ويقوم الوسيط

بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية (ACH) التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل. ويقارن بنك العميل التحويل المالي (الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل . وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي. يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد (NON SUFFICIENT FUND) إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل. أما إن كان الرصيد كافياً لتغطية قيمة التحويل المالي. فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج. أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية (ACH) دون المرور بوسيط. فعندها يتوجب على التاجر نفسه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية. وتكون هذه البرمجيات مومنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر. وفي هذه الحالة. يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقاً بشيك مصدق لصالح التاجر. ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد. وتحويله إلى حساب التاجر. وفي هذه الحالة. لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل. لأن الشيك المصدق يضمن ذلك .

مناافع نظام التحويلات الإلكترونية :

- تنظيم الدفعات: (ON TIME PAYMENTS) يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع. دون أي ريب في إمكان السداد في الوقت المحدد .
- تيسير العمل: (CONVENIENT) ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل .
- السلامة والأمن: (SAFETY & SECURITY) أزيلت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .
- تحسين التدفق النقدي: (IMPROVE CASH FLOW) رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونياً موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد .
- تقليل الأعمال الورقية: (REDUCE PAPERWORK) يتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية .
- توفير المصاريف: (MONEY SAVING) قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة .
- زيادة رضا العملاء: (PROMOTES CUSTOMERS SATISFACTION) تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة .

4.2- النقود الإلكترونية:

تعريف النقود الإلكترونية: ELECTRONIQUE CASH

هناك عدة تعاريف للنقود الإلكترونية، فقد عرفها البعض:

- أنها دفع أو تحويل الودائع المدخلة والمعالجة إلكترونياً ضمن أنظمة البنوك الإلكترونية، غير أن الملاحظ على هذا التعريف أنه يتطرق إلى وسيلة تحويل القيمة إلكترونياً دون أن يتطرق إلى تعريف القيمة النقدية نفسها. فيما ذهب رأي آخر إلى أن النقود الإلكترونية هي بطاقات تحتوي على مخزون إلكتروني أو أرصدة نقدية محملة إلكترونياً على بطاقة تخزين القيمة، غير أن هذا التعريف لم يعرّف هو الآخر النقود الإلكترونية بل عرّف الوسيلة التي يتم فيها خزن أو حفظ تلك النقود.

ويرى تعريف أكثر دقة أن النقود الإلكترونية عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تحر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على كارت ذكي أو على القرص الصلب، غير أن هذا التعريف وإن كان مستوفياً للمعنى الفني والمادي للنقود الإلكترونية، ينقصه الجانب الموضوعي في تعريف النقود الإلكترونية.

وتعرّف أيضاً بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية. وبمفهوم آخر فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.³⁶

مما تقدم يمكننا أن نعرف النقود الإلكترونية بأنها عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على كارت ذكي أو قرص صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص ثالث. وتجدر الإشارة إلى أن النقود الإلكترونية عبارة عن وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني الذي يتم بعده وسائل أخرى غير

النقد الإلكتروني وهذا ما يتناقض مع استخدام البعض لمصطلح النقد الإلكتروني للدلالة على كل أنواع الدفع التي تتم بطريقة إلكترونية، غير أن هذا الاستخدام بدأ ينحصر مع تبلور مفهوم النقد الإلكتروني وتحديد معناها. إذ يختلف مصطلح النقد الإلكتروني عن البطاقات المصرفية الإلكترونية مثل بطاقة الائتمان وبطاقة السحب الآلي وبطاقة الدفع وبطاقات الصرف البنكي والبطاقات الذكية وبطاقات المونيكس**. كما يختلف مفهوم النقد الإلكتروني عن التحويل الإلكتروني الذي يعني تحويل قيمة نقدية من حساب إلى آخر بوسيلة إلكترونية وهو بالتالي لا يتضمن تمثل قيمة نقدية معينة في كيان مادي بل هو عبارة عن رقم يتحول من حساب إلى آخر وكل ما في الأمر أن التحويل يتم طلبه بوسيلة إلكترونية دون أن يختلف عن التحويل العادي الذي يتم في المعاملات الورقية. كذلك تختلف النقد الإلكترونية عن الوسائط الإلكترونية المصرفية وهي مجموعة من الخدمات التي تقدمها المصارف يمكن بواسطتها للعملاء الاستفادة من خدمات المصرف عبر الإنترنت مثل الهاتف المصرفي وخدمات المقاصة الإلكترونية والإنترنت المصرفي .

أولاً : دفع النقد عبر شبكة إلكترونية:

من خلال تعريف النقد الإلكتروني يتبين لنا أنها لا يمكن أن تستخدم إلا بوجود جهاز حاسوب مرتبط عبر شبكة إلكترونية خاصة أو عامة.

إن هذه الخاصية تجعل من النقد الإلكتروني ذات طابع دولي ذلك أن فضاء الشبكات الإلكترونية لا يتقيد بالحدود الجغرافية لدولة معينة وهو ما يستلزم تنظيمًا دوليًا لهذه النقد . كما يترتب على هذه الخاصية عدم ضرورة المعاصرة الزمانية أو التواجد في مكان واحد أثناء استعمال العملة الإلكترونية فلا يشترط أن يكون دافع النقد ومن تدفع له متواجدين في مكان أو زمان واحد حتى تتم عملية الدفع بل يمكن أن تتم العملية من خلال وجود طرف واحد.

ثانياً : وجود نظام مصرفي معد لفرض التعامل بالنقد الإلكتروني :

إن الآلية التي تستخدم بها النقد الإلكتروني تستلزم نظاماً مصرفياً خاصاً تضعه البنوك سواء كانت بنوك حقيقية أو افتراضية يقوم على حماية السرية والأمن، لأن فضاء الإنترنت يقوم على وجود أرقام متسلسلة ترمز إلى القيمة النقدية وهذه الأرقام تستخدم لمرة واحدة بحيث يقوم المصرف بتغيير الرقم المتسلسل عند انتقال النقد الإلكتروني من شخص لآخر وهذا ما يستلزم نظاماً مصرفياً خاصاً .

-آلية التعامل بالنقد الإلكتروني :

يبدأ التعامل بالنقد الإلكتروني من خلال إصدار المصرف لعملة إلكترونية تعبر عنها سلسلة من الأرقام العشوائية التي تسمى الرقم المتسلسل للعملة ويتم حفظ هذا الرقم في بطاقة أو في جهاز العميل. بعد ذلك يقوم العميل باستخدام هذه النقد عن طريق منح الرقم المتسلسل مشفراً ، إلى من يتعامل معه فيقوم هذا الأخير بالاتصال بالمصرف لاستصدار عملة جديدة باسمه أو لتحويل القيمة النقدية إلى حسابه ويقوم المصرف من خلال قائمة الأرقام الموجودة لديه بالتحقق من كون هذه النقد صادرة منه ومن كونها لم تصرف بعد. غير أن هذه الطريقة منتقدة من وجهين الأول أن التاجر أو من يتعامل مع العميل لا يستطيع التحقق من كون هذه النقد قد صرفت سابقاً أو لا وإذا أمكنه ذلك فإنه يكون بعد فوات الأوان ، أما الوجه الثاني فإن هذه الطريقة تجعل الرقم المتسلسل الذي يفترض أن يكون سريراً معرضاً للكشف عندما يقوم المصرف بالتأكد من رقم العملة المتسلسل لذلك فقد برزت تقنية العملة المخفية التي تعتمد على وجود رقم متسلسل مضروب في عامل حسابي (رقم مخفي يمتلكه العميل فقط) وهذه التقنية توفر السرية والخصوصية التي تدفع الكثيرين للتعامل مع تقنية النقد الإلكترونية.

أما معرفة كون النقد قد صرفت أو لا فقد استعملت لهذه الخدمة عدة تقنيات تجعل من الممكن للتاجر أن يعرف فيما إذا كانت النقد قد صرفت أو لا وهو ما يمنع التلاعب من البعض بصرف النقد لأكثر من مرة.

مزايا النقد الإلكتروني:

*تكلفة تداولها منخفضة بعكس استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

*لا تخضع للحدود يمكن تحويلها من أي مكان وفي أي وقت.

*بسيطة وسهلة الاستخدام.

*تسريع عمليات الدفع.

*أكثر أمان: بفضل استخدام أجهزة تدعى بروتوكول الحركات المالية الآمنة SET (SECURE ELECTRONIC TRANSACTIONS) وكذا مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية (SECURE SOCKET LAYERS) (SSL)

5.2-الشبكة الإلكترونية: ELECTRONIC CHECKS

الشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

ويعتبر الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها.

بطاقات الدفع البلاستيكية:

- تعريف: يطلق اصطلاح البطاقة البلاستيكية على تلك البطاقات التي تتم معالجتها إلكترونياً لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لذلك بغية تحقيق أغراض معينة. ومن أهم أنواع البطاقات التي ظهرت ما يلي³⁷:

بطاقات الائتمان CREDIT CARDS

* بطاقات الدفع الفوري DIRECT DEBIT CARDS

* بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات CHARGE CARDS

* بطاقات التحويل الإلكتروني EFT POS CARDS

* بطاقات ضمان الشيكات CHEQUE GUARANTEE CARDS

* بطاقات السحب النقدي CASH & ATM CARDS

* بطاقات الائتمان LA CARTE DE CREDIT

أهم الجهات المصدرة للبطاقات الإلكترونية في العالم:

منذ ظهور البطاقات المختلفة المستخدمة في النشاطات النقدية والمصرفية برزت مؤسسات (أو جهات متخصصة) لها اهتمام بهذا المجال الحيوي في الحياة الاقتصادية، وصفتها أنها برزت في أماكن تركز النشاط التجاري والمالي، ولكن الجهتان الرئيسيتان هما: أمريكان إكسبريس وفيزا:

* مؤسسة الفيزا العالمية VISA INTERNATIONAL SERVICE ASSOCIATION :مركزها في مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا الأمريكية وهي ليست مؤسسة مصرفية بل ناد يساعد البنوك الأعضاء على إدارة خدماتهم، وتكون إدارتها من ممثلي البنوك الأعضاء وعددهم بحدود 20000 بنك. وتصدر على ثلاثة أنواع:

- الفيزا الذهبية -بطاقة رجال الأعمال- بطاقة الفيزا العالمية.

* مؤسسة ماستر كارد الذهبية MASTERCARDS INTERNATIONAL ORGANIZATION :مركزها في مدينة

سانت لويس بنينيويرك الأمريكية وتصدر في نوعين:

- بطاقة ماستر كارد لرجال الأعمال.

- بطاقة ماستر العادية.

* مؤسسة أمريكان إكسبريس AMERICAN EXPRESS :تصدر من مجموعة بنوك أمريكان إكسبريس على مستوى العالم، وهذه البطاقات متعددة الاستعمالات التجارية والمالية والنقدية. وتصدر الأمريكيان إكسبريس ثلاثة أنواع من البطاقات تناسب كل منها نوع العميل وحجم التسهيلات المقدمة له وهي:

- بطاقة الأمريكيان إكسبريس الخضراء.

- بطاقة الأمريكيان إكسبريس الذهبية: وتمنح للعملاء الذين يتمتعون بكفاءة مالية عالية ويتميز بكون تسهيلات المنوحة للعميل غير محدودة بمسقف ائتماني معين.

- بطاقة الأمريكيان الماسية.

* مؤسسات أخرى:

توجد العديد من المؤسسات في العالم تصدر مختلف البطاقات الائتمانية وغيرها، لكل هذه البطاقات ليست واسعة الانتشار عالمياً ومحددة النشاط الذي تقوم به مثلها:

- مؤسسة ريكاردو الأوروبية.

- مؤسسة دايترز كلوب اليابانية.

6.2- جهاز الصراف الآلي: (ATM) AUTOMATIC TELLER MACHINE

- مفهوم جهاز الصراف الآلي:

الصراف الآلي هو جهاز يعمل أوتوماتيكياً لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفاً تلبي العديد من حاجات الزبائن المصرفية على مدار الساعة. وذلك من خلال بطاقات الصراف الآلي وهي بطاقات بلاستيكية *** . ونشير إلى أن بداية استخدام هذه الآلات بالشكل المتعارف عليه كان سنة 1967م بأحد فروع بنك **BARCLAYS** بالمملكة البريطانية، وكانت تتيح فقط للعملاء خدمة السحب النقدي، لذا سميت آنذاك بالصراف النقدي **CASH DISPENSER** وعقب النجاح الذي صادفته تلك الآلات بدأ تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة بنك **FIRST NATIONAL** بمدينة أطلنطا. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أنواع من آلات الصرف الذاتي يمكن تناولها في:

* **آلات صرف بعيدة المدى REMOTE ATM**: وهي تتواجد في أماكن بعيدة عن مبنى البنك مثل: النوادي الرياضية، المطارات، الفنادق الكبرى، القرى السياحية،... الخ. وهدفها تحقيق درجة أكبر من الملائمة المكانية للخدمة المصرفية.

* **آلات صرف داخلية INTERNAL ATM**: وتتواجد داخل البنوك، وهدفها امتصاص الطلب الزائد عن طاقة منافذ الصرف والإيداع في أوقات الذروة بغرض تخفيض صفوف الانتظار أمام الصراف البشري، يعني ذلك أن النوعية من الآلات توفر الملائمة الأدائية للخدمة المقدمة لعميل البنك.

* **آلات صرف خارجية OFF-PREMISES ATM**: وهي المقامة حول المبنى الخارجي للبنك بغرض توفير خدمات مصرفية بعد ساعات العمل الرسمية، أي توفير الملائمة الزمنية للخدمة . ومع التطور الحاصل تستعمل الجامعات الأمريكية شاشات آلة الصرف الذاتي المقامة داخل الحرم الجامعي بكل جامعة في عرض نتائج امتحانات الطلبة، وجدول المحاضرات، بجانب قيام الطلاب بسداد الرسوم الدراسية من خلال تلك الآلات.³⁸

أجزاء جهاز الصرف الآلي:

- مدخلا الماكينة: الجزء الذي تدخل فيه البطاقة ويقرأ محتوياتها من على الشريحة السوداء لتحديد رقم حساب العميل.
- لوحة مفاتيح لتحديد نوع العملية التي يريد بها العميل ولإدخال الرقم السري للعميل .
- ماكينة الصرف الآلي لها أربعة مخرجات :
 - 1- ميكروفون: لتنبيه العميل إلى أن العملية تتم بصورة صحيحة .
 - 2- شاشة عرض: تكون بيضاء وسوداء أو ملونة حسب نوعها، وتوجه العميل لخطوات تنفيذ متطلباته .
 - 3- طباعة إيصال: تطبع إيصالاً للعميل بالعملية التي تمت وتقاسيلها .
 - 4- صراف نقود: في داخل ماكينة الصرف الآلي توجد خزانة و ماكينة عد نقود بها عين كهربية تعد كل ورقة تخرج من الخزانة، وكذلك بها تسجيل لجميع حركات السحب منه .
- ويتم طباعة نسخة من حركات السحب كل فترة ويتم الاحتفاظ بها لمدة سنتين لمراجعتها في حالة شكوى أي عميل من اختلاف في الحسابات .
- و ماكينة الصرف أيضاً لديها جهاز استشعار لتحديد سمك ورق البنكنوت الخارج فإذا شك في التصاق ورقتين، فإنه يجنبهما ويخرج غيرهما .

طريقة الصرف :

بعد أن يدخل العميل بطاقته البنكية إلى ماكينة الصرف في المكان المخصص لذلك ويدخل باقي بياناته عن طريق لوحة المفاتيح فإن هذه المعلومات تتجه إلى الماكينة الرئيسية بالبنك، فإذا كان طلب العميل صرفاً نقدياً فإن القيمة تخصم من حساب العميل بالبنك ثم ترسل إشارة الموافقة إلى الماكينة لصرف القيمة المطلوبة وتعليه إيصالاً بالمبلغ وتقاسيل العملية.

الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي:

- السحب من حسابات الطلب والتوفير نقداً (بالعملة المحلية).
- الإيداع بالحسابات نقداً ومقاصه.
- التحويل من حساب لآخر.
- الاستفسار عن الرصيد.
- طلب دفتر شيكات طلب كشف حساب.
- تسديد بعض فواتير الخدمات (كهرباء، ماء، هاتف).

كما تستخدم شاشة الصراف الآلي للتعرف ببعض الخدمات التي يقدمها البنك بصورة موجزة ،مثلا: خدمة بطاقة فيزا ،طلب خدمة البنك الناطق.

سميزات موقع الصراف الآلي: LOCATION CHARACTERISTICS:

عند تحديد موقع الصراف الآلي ،يجب أن تتوفر في هذا الموقع الشروط التالية:

- * مكان آمن.
- * موقف للسيارات .
- * وجود مساحة لا تقيد حرية العميل.
- * موقع حسان.
- * توفر حجم عمل.
- * وجود اتصال مباشر ومستمر.

مراقبة عمل الصراف:

نظرا لأن جهاز الصراف الآلي جزء من البنك ويقدم العديد من الخدمات المصرفية نيابة عن موظفي البنك ،فإن مسؤولية مراقبة عمل الجهاز ومتابعة ذلك باستمرار تضاع على عاتق مسؤولي الصراف الآلي الذي أوكلت إليهم هذه المهمة وعليهم:

- التأكد من استمرارية الجهاز بتقديم الخدمة للعملاء.
- استمرارية تغذية الجهاز بالنقود الورقية بمختلف الفئات لتلبية حاجة العملاء.
- التأكد من الإيداعات صباح كل يوم عمل ومطابقتها للإيداعات .
- إجراء مطابقة الصراف الآلي يوميا مع قسم المحاسبة لدى الفرع وإجراء عمليات جرد يومي لخزينة الصراف.
- تدريب وتعريف العملاء حاملي البطاقة على استخدامها.

7.2-المقاصة الإلكترونية: COMPENSATION ELECTRONIQUE

في القديم كانت تتم المقاصة بشكل يدوي حيث كانت تتم في غرفة المقاصة بالبنك المركزي حيث تجتمع جميع البنوك المحلية ويتم فيها مداولة وتبادل ومخالصة الشيكات والأوراق المالية بأنواعها. ويشرف على هاته العملية البنك المركزي. ومع ظهور الثورة التكنولوجية والتطورات السريعة في مجال الإلكترونيات والحسابات الآلية وأجهزة الكمبيوتر خلال القرن الحالي، تطورت عملية المقاصة بحيث انتقلت من المقاصة اليدوية COMPENSATION MANUELLE إلى المقاصة الإلكترونية COMPENSATION ELECTRONIQUE .

وتتم هذه الأخيرة بنفس العملية الأولى لكن بدون اجتماع البنوك داخل البنك المركزي، حيث تتم معالجة جميع المعاملات والأوراق المالية بين البنوك بشكل إلكتروني حيث توجد قاعدة اتصال PLATE-FORME وهي عامة على المستوى المركزي تؤمن إجراء العمليات بين البنوك بمختلف أنواعها بمعنى أنه يمكن لأي بنك الاتصال ببنك آخر سواء في عملية سحب أو إيداع مباشرة عن طريق أجهزة اتصال.

تعريف المقاصة الإلكترونية: المقصود بالمقاصة الإلكترونية هو إجراء تقاسم الشيكات بين البنوك ، عن طريق البنك المركزي ، بموجب صور إلكترونية للشيكات وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك.

وتعرف أيضا بأنها تبادل الشيكات المودعة في حسابات العملاء لدى البنوك والمسحوبة على حسابات عملاء في بنوك أخرى واستخراج صافي وضع كل بنك وقده على حساب أو لحساب ذلك البنك لدى البنك المركزي.

وهو نظام عصري وعالي الأداء، حيث أن منظومة التعويض ما بين البنوك تضمن التبادل الإلكتروني للقيمة المراد تعويضها. وهكذا فإن تبادل المعطيات الخاصة بالقيمة المراد تعويضها لم يعد يتم بصفة يدوية. فالصكوك والكمبيالات يتم تصويرها بالمكناتير وإرسالها عبر شبكة الاتصالات.

وفي هذا الإطار تلعب شهادة المصادقة الإلكترونية دور الضامن لسلامة المعطيات الخاصة بالقيمة المراد تعويضها والتي تمر عبر الشبكة. وفعلا، فإن صور الصكوك والقيم المراد تعويضها يتم إمضاؤها إلكترونيا من قبل مختلف البنوك، ويمكن الإمضاء الإلكتروني عندها من التعريف بهذه البنوك ومن ضمان سلامة الوثائق المصورة بالمكناتير، كما يمثل هذا الإمضاء دليلا على المعاملة التي تم القيام بها .

إن إنجاز منظومة المقاصة الإلكترونية مثل منعرجا حاسما في تطوير و تحديث العمل المصرفي لما أدخلته هذه المنظومة من تطويرات لعل أهمها ما يلي³⁹:

-النسبة للبنوك:

- تحديث وسائل التبادل بين البنوك.

- إرساء ثقافة جديدة للمعاملات بين البنوك تقوم على التعاون التقني والحرية التجارية والثقة في البيانات الإلكترونية والصور الضوئية المتبادلة (التجريد من الماهية المادية).
- إلغاء التبادل المادي للأوراق المالية .
- تسوية عمليات المقاصة باعتماد التسجيلات الإلكترونية.
- تسوية المقاصة في ظرف 48 ساعة .
- الإطلاع عن بعد على الصور الرقمية للصكوك و الكمبيالات.
- تبادل المعطيات المعلوماتية و الصور الضوئية للأوراق المالية المزمع مقاصتها.
- فحص الصور الضوئية للأوراق المالية باستعمال الأرشفة الإلكترونية.
- التحكم الأمثل في الكلفة.
- زيادة ترشيد السياسة المالية للبنوك من أجل تحكم أفضل في المعاملات المالية.
- تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المعقودة والمعادة أكثر من مرة وفقدان الشيكات أثناء النقل إضافة إلى إدارة أفضل للأموال وتوفير إحصائيات دقيقة عن عدد الشيكات الصادرة والواردة والمعادة ومبالغها وتوفير أرشفة وطني لصور الشيكات ومعلوماتها لمدة محددة.

النسبة للمودعين:

- تحصيل قيمة الشيكات خلال فترة وجيزة من تقديم الشيك وزيادة الدقة في تحصيل الشيكات لأن معظم بيانات الشيكات وصورها تسجل عن طريق قارئ مغناطيسي وماسح ضوئي .
- زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها ومكنة وتوثيق إجراءات العمل.
- إن هذا النظام⁴⁰ سيؤدي إلى تقليل عدد الشيكات المعادة بسبب عدم كفاية الرصيد أو لأسباب أخرى لأنه سيزيد من الثقة بالشيكات وبالتالي سيكون له انعكاسات ايجابية على الاقتصاد .

الخاتمة العامة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى أن للعملة المالية تأثير واسع على البنوك التجارية في الدول النامية، فمع تصاعد سيادة العملة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية تسير باتجاه الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي التي أخذت تؤثر بقوة في الجهاز المصرفي من حيث أدائه وسياسته وعملياته.

وفي ظل هذه التغيرات فإن الجهاز المصرفي بحاجة إلى استراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها العملة، خاصة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية ببيان البنوك تعمل على وضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود مثل :

الاندماج، الخصوصية، البنوك الشاملة، العمل بالتكنولوجيا الحديثة.

فعلى المستوى العربي بالرغم من الإصلاحات المستحثة في هذا القطاع لازال يعاني من إفرازات وتبعات النظام السابق، حيث لا تزال البنوك التجارية المحلية تمارس دورا إداريا محدودا، الأمر الذي يحد من تطورها في ظل تحديات العملة المالية كون كل الاتجاهات المستقبلية تشير إلى وجود فرص حقيقية لتحول المصارف العربية إلى قوة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصاد العالمي، يتوجب الاستفادة من هذه الفرص لمسايرة ركب التحولات الشاملة، ويتحقق ذلك بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين المالي والاقتصادي.

قائمة المراجع:

- ¹ PLIPHON, DOMINIQUE, 1997, « LES ENJEUX DE LA GLOBALISATION FINANCIERE », CASBAH EDITION, ALGER, NOVEMBRE, P68.
- ² REY, HÉLÈNE, 2002, "GLOBALIZATION AND EMERGING MARKETS": WITH OR WITHOUT CRASH?, CEPR DP 3378, LONDON, CENTRE FOR ECONOMIC POLICY RESEARCH, P 04.
- ³ عيسى، عزيز، "العملة والعالم الثالث"، رسالة ماجستير في القانون الدولي، دراسات-أبحاث، على الموقع: <http://www.binxet.com/index.php>
- ⁴ د. عبد المطلب، عبد الحميد، 2001، "العملة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، القاهرة، ص 34.
- ⁵ د. عبد المطلب، عبد الحميد، 2006، "العملة الاقتصادية: (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)"، الدار الجامعية، القاهرة، ص 50-51.
- ⁶ د. رمزي بزكي، 1999، "العملة المالية: الاقتصاد السياسي للراسمال المالي الدولي"، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ص 85.
- ⁷ د. رمزي سمائي، عبد الوهاب، علي، 2006، "العملة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية"، ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-حالة الجزائر والدول النامية-بجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي: 21 و 22 نوفمبر.

- ⁸ جمال الخطيب، شذا، 2002، "العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، مؤسسة طباطبا، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 17.
- ⁹ حماد عبد المال، طارق، 2001، "التطورات العالمية و انعكاساتها على أصول البنوك"، القاهرة، الدار الجامعية، ص 226.
- ¹⁰ جبار، محفوظ، 2002، "العولمة المالية وانعكاساتها على الدول للنامية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة باتنة، الجزائر، العدد رقم 07، ص 186.
- ¹¹ AGLIETTA, MICHEL ANTON BRENDER, VIRGINIE COUDERT AVEC LA COLLABORATION DE FRANÇOISE HYAFIL, 1990, « GLOBALISATION FINANCIERE : L'AVENTURE OBLIGEE », PREFACE MICHEL ALBERT, ECONOMICA, P 14-15.
- ¹² FIGLIUZZI A., 2000, « LA GLOBALISATION FINANCIERE », BREAL, COLL., FRANCE, P 352.
- ¹³ محمد علي رزيم، باتر، 2003، "العالم ليس للبيع" مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الطبعة العربية الأولى، ص 63.
- ¹⁴ جمال الخطيب، شذا، "العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال" مرجع سابق، ص 30.
- ¹⁵ HÉLÈNE REY., 2002, "LA MONDIALISATION FINANCIERE: WITH OR WITHOUT CRASH?", CEPR DP 3378, LONDON, CENTRE FOR ECONOMIC POLICY RESEARCH, P 09.
- ¹⁶ HELENE REY., "LA MONDIALISATION FINANCIERE", OPCIT, P 11.
- ¹⁷ عبد الحميد، عبد المطلب، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص 231.
- ¹⁸ عبد الحميد، عبد المطلب، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص 44-45.
- ¹⁹ عبد الحميد، عبد المطلب، "العولمة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 242.
- ²⁰ واقع للمصارف العربية، لنظر الموقع:
- ²¹ <http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/05/article1.shtml>
- ²¹ الصادق، علي، 2007/03/23 مقال "هل البلدان النامية جاهزة للعولمة المالية؟"، على الموقع: <http://www.alaswak.net>
- ⁽⁴⁾ دراسة منشورة في مجلة التمويل والتنمية مارس 2007.
- ²² أستاذ في جامعة شيكاغو، عمل مستشار المدير لصندوق النقد الدولي FMI.
- ²³ ESWAR S. PRASAD, KENNETH ROGOFF, SHANG-JIN WEI & M. AYHAN KOSE, 2003, « EFFECTS OF FINANCIAL GLOBALIZATION ON DEVELOPING COUNTRIES », SOME EMPIRICAL EVIDENCE, OCCASIONAL PAPER, 220, IMF, WASHINGTON DC, P 21-27.
- ²⁴ M. AYHAN KOSE, ESWAR S. PRASAD, KENNETH ROGOFF & SHANG-JIN WEI, MARS 2007, "LA MONDIALISATION FINANCIERE: AU DELA DE LA POLEMIQUE", REVUE DE FMI, « LES DEUX VISAGES DE LA MONDIALISATION FINANCIERE », F&D, P 9.
- ²⁵ د. فريد مصطفى، د. عباس، نهال، نبيلة، 2005، "أساسيات الأصول في ظل العولمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 143.
- ²⁶ OCDE : ORGANISATION DE COOPERATION ET DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE
- ²⁷ د. بختي، إبراهيم، 2005، "التجارة الإلكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 45.
- ²⁸ د. فريد مصطفى، د. عباس، نهال، نبيلة، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص 147-148.
- ²⁹ د. بختي، إبراهيم، "التجارة الإلكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، مرجع سابق، ص 67.
- ³⁰ الجنيبي، للجنيبي، منير، ممنوح، 2005، "البنوك الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ص 9-10.
- ³¹ عبد الينيع نصر، أحمد، "البنك الإلكتروني" مجلة القيس بتاريخ 18 يناير 2007، العدد 12079 ص 28. على الموقع: <http://www.alqabas.com.kw>
- ³² البنوك الإلكترونية مأخوذ من الموقع:
- ³³ <http://www.mosgcc.com/topics/current/article.php?sdd=1806&issue=45>
- ³³ منير الجنيبي، ممنوح الجنيبي، "البنوك الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 13-14.
- ³⁴ د. خالد أمين عبد الله، د. إسماعيل إبراهيم الطراد، "إدارة العمليات المصرفية"، مرجع سابق، ص 223.
- ³⁵ SALEH M. NSOULI ET ANDREA SCHAECHTER, « LES ENJEUX DE LA BANQUE ELECTRONIQUE », REVUE DE FINANCES ET DEVELOPPEMENT, FMI, SEPTEMBRE 2002, P 48-49.
- ³⁶ للجنيبي، للجنيبي، منير، ممنوح، "البنوك الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 21-22.
- ^(*) LE SYSTEME MONDEX EST CONSIDERE COMME LE PLUS PROCHE DE LA MONNAIE FIDUCIAIRE. LANCE EN JUILLET 1995 AU TITRE DE PROGRAMME PILOTE DANS LA PETITE VILLE ANGLAISE DE SWINDON, PAR MONDEX.
- ³⁷ الجنيبي، للجنيبي، منير، ممنوح، "البنوك الإلكترونية"، مرجع سابق، ص 47.
- ³⁸ أ. الهندي، الناشف، خليل، للقاضي أنطوان، 2000، "العمليات المصرفية والسوق المالية"، الجزء 3: "دمج المصارف"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، ص 420.
- ³⁹ د. عبد الله، د. إبراهيم الطراد، خالد أمين، إسماعيل، "إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية"، مرجع سابق، ص 207.
- ³⁹ د. طه، طارق، 2007، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت"، BANK MANAGEMENT، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 275.
- ⁴⁰ للمزيد من المعلومات حول المقاصة الإلكترونية، أنظر الموقع: